السوريون واللبنانيون

في مصر

كتبت جريدة المحاكم المختلطة المصرية مقالاً اولياً بتاريخ ٣ اكتوبر عن موقف السوريين واللبنانيين في مصر من الوجهة الجنسية عرضناه فيما يلي :

« بعد ان انفصلت مصر عن المملكة العثمانية وتحررت من تابعيتها الباب العالي وضعت نصب اعينها مسئلة حق الحاق السوريين واللبنانيين بالتشريع المختلط حين لم يكن يطبق عليهم ولا على الفلسطينيين لقب اجانب اذ كانوا ولا يزالون يعتبرون علاقتهم ، بترافعون في قضاياهم امام المحاكم الوطنية . ولا بدلنا ان نتساءل امن الجائز وضعهم في صف الغرباء بعد انفصال مقاطعاتهم نهائياً عن تركيا ومنحهم نفس المزايا التي يتمتع بها كل اجنبي ؟ سبق ورد بنا انه اثناء المرافعة في احدى الدعاوي في المنصورة صرحت المحكمة بانه لم يعد للفلسطيني الحق في اعتباره من الرعايا المصريين وانه لا معنى لاغلاق ابواب المحاكم المختلطة في وجهه . ثم ان احدى المحاكم المصرية في القاهرة اعلنت مؤخراً ان ادارة الزيجي العثمانية نفسها لا يجوز لها ان تظل معتبرة في مصر غير اجنبية . اذ ذ وقفت المحاكم المختلطة موقف التردد في هذا الامر من جهة السوريين وحدهم وربما نتج ذلك عن موقفهم الغامض من حيث تابعيتهم الجنسية . توطن السوريون مصر منذ سنين عديدة ولكن لا ندري اهم محافظون على جنسيتهم الاصلية ام انهم اصبحوا مصريين بحكم طول امد التوطن . وتحرروا الآن من النير التركي فاصبحوا مساوين للمصريين ومالكين جميع المزايا التي يملكها المصريون فاذا اصبحت مسألتهم اساسية اليوم في حين ان مصر لم تحدد موقف الاجنبي فيها وهم تضع تشريعاً للجنسيات . وعلى هذا الحال فان السوري واللبناني لدين تحررا من تابعيتهما العثمانية لا يعرفان انفسهما بحق هل هما مصريان في حين ان الكثيرين ممن هم من اصل سوري ولبناني ومتوطنون في مصر يرفضون الالحاق بالجنسية المصرية التي تتناسب مع موقفهم الحقيقي كموظفين وتجار وصحافيين وغيرهم ؟

لقد حدد قانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ موقف الافراد الذين يعتبرهم اعتبارهم كمصريين